الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4998 | الثلاثاء | 5 ربيع الآخر 1446 هـ | 8 أكتوبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

على هامش الاجتماع الـ 21 لرؤساء دواوين الرقابة المالية بدول الخليج

الرومي: نستهدف الارتقاء بآليات عمل الأجهزة الرقابية وتحقيق الأهداف المنشودة

العمادي: الأجهزة الخليجية تواجه "تحديات جديدة" فرضتها التطورات والمستجدات على صعيد المهنة

البديوي: التعاون المشترك "ركيزة أساسية" لدعم مسيرة التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الاقتصادي

عقد أمس الاثنين الاجتماع الـ21 لـرؤساء دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بـدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة القطرية الدوحة بمشاركة رئيس ديوان المحاسبة الكويتي عصام الرومي.

وأكد الرومي أهمية نتائج وتوصيات البنود المدرجة على جدول الاجتماع، وتطبيقها على أرض الواقع لتعزيز العمل الرقابي المشترك.

وقال الرومي إن الاجتماع ناقش مقترحا مقدما من ديوان المحاسبة الكويتي بشأن تشجيع الشباب وتمكينهم من إدارة الندوات الخليجية لدواوين المحاسبة وقيامهم بإثبات وكتابة التوصيات التي تلامس احتياجات العمل الرقابي.

وأضاف أن مثل هذه الاجتماعات تساهم في تعزيز المساءلة العامة والشفافية ورفع الكفاءة والفعالية في أجهزة الدولة المشمولة برقابة أجهزتها والعمل على تأسيس الأدوار الرقابية لحماية الأموال العامة في البلدان الخليجية إضافة إلى الارتقاء بآليات العمل لدى الأجهزة الرقابية وتحقيق الأهداف المنشودة بأفضل الممارسات الممكنة.

وأعرب عن شكره وتقديره لدولة قطر لاستضافتها الاجتماع الـ21 وعلى حسن الاستقبال والتنظيم كما تقدم بالتهنئة للمملكة العربية السعودية بمناسبة الذكرى السنوية الـ94 لليوم الوطني التي وافقت الـ23 من سبتمبر الماضي.

ورحب الرومي بالوفود الخليجية في الاجتماعات المقبلة لرؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي في دولة الكويت العام المقبل.

يذكر أن الرومي ترأس وفد الكويت المشارك بالاجتماع الذي ضم في عضويته كلا من الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية وتقنية المعلومات الدكتور سعود الزمانان ومراقب الإعلام والعلاقات العامة عبدالله السجاري.

تحديات جديدة

من جانبه قال رئيس ديوان المحاسبة القطري عبد العزيز العمادي في كلمة خلال الاجتماع إن العمل الرقابي في الدول الخليجية شهد خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا بفضل "حرص دواوين الرقابة المالية والمحاسبة على مواكبة المستجدات وأفضل الممارسات المهنية المعتمدة في مجال الرقابة وتأهيل الموارد البشرية وفقا لمتطلبات الكفاءة والأداء".

وأشاد العمادي بالمستوى "المرموق" الذي بلغته الأجهزة الخليجية من خلال ممارستها في صعيد حماية المال العام وتعزيز النزاهة والشفافية والإفصاح والمساءلة إضافة الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأضاف أن الأجهزة الخليجية تواجه "تحديات جديدة" فرضتها التطورات والمستجدات الحاصلة على صعيد المهنة والمتعلقة بمواجهة تحديات الأمن السيبراني والاستفادة من تطبيق الذكاء الاصطناعي وغيرها مؤكدا أن العمل الخليجي المشترك هو "السبيل الأمثل" لمجابهة جميع هذه التحديات مما يتطلب مضاعفة الجهود من أجل تنشيط التعاون وتعزيز العمل المشترك في المستقبل.

كما أشاد بمبادرة ديوان المحاسبة بدولة الكويت بشأن إقامة ملتقى الشباب في نطاق دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول المجلس مبينا أنه سيكون له الأثر الإيجابي على صعيد تهيئة جيل للمستقبل من أجل مواصلة العمل وإعداده لحمل الأمانة بكل اقتدار ومسؤولية.

لقطة جماعية للمسؤولين المشاركين في الاجتماع

التكامل الاقتصادي

بدوره قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي إن جهود دول المجلس الحثيثة لتعزيز الشفافية والتوصل إلى نظام مراقبة محاسبي متطور يعتبر أحد العناصر المهمة التي تمكنت من خلالها دول المجلس من أن تتبوأ "هذه المكانة الإقليمية والعالمية المميزة".

وأعرب عن اهتمام رؤساء دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول المجلس وتطلعهم لإقرار عدد من القرارات والأدلة الرقابية التي من شأنها تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون.

وأكد أن هذا التعاون لا يسهم فقط في تعزيز الشفافية والمصداقية المالية بل يتعدى ذلك ليكون "ركيزة أساسية" لدعم مسيرة التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين دول مجلس التعاون حيث إن "التشاور والاتفاق على الأدلة الرقابية يعكس التزام دول المجلس بالمعايير الدولية وتحقيق أفضل الممارسات العالمية مما يعزز ثقة المستثمرين ويدعم استقرار الاقتصاد الخليجي في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية".

كما أشار البديوي إلى أن لجنة رؤساء دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول المجلس تسير على "خطى ثابتة" لتحقيق التعاون والتكامل في مجالات الرقابة المالية والمحاسبية من خلال تحسين وسائل الرقابة على المال العام وحمايته وتعزيز التعاون بين دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول المجلس عبر بناء آليات وأطر وضوابط منظمة للعمل الرقابي وفقا لخطط واستراتيجيات رامية إلى تطوير وتحسين كفاءة الأداء وتبني أفضل الممارسات المهنية.

وأضاف أن دول مجلس التعاون "أمست تحظى بمكانة إقليمية مميزة في العديد من المجالات منها السياسي والاقتصادي والاستثماري متصدرة بذلك العديد من المؤشرات الدولية التي تضاهي بها كبرى الدول وأكثرها تقدما لا سيما وأن العديد من الدول والمنظمات تسعى بشكل حثيث لعقد شراكات إستراتيجية معها وذلك نظرا لمصداقيتها وثبات مبدأ الشفافية والاستدامة في كافة مؤسستها الوطنية".

جولة تفتيشية لمراقبة الغش التجاري ومكافحة تهريب الزيوت

العجيل يتفقد سير العمل في مصانع الزيوت بأمغرة

قام وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أمس الاثنين برفقة فرق التفتيش بوزارة التجارة والهيئة العامة للصناعة بجولة تفقدية على مصانع الزيوت في منطقة أمغرة الصناعية للاطلاع على سير العمل فيها.

وأوضحت (التجارة) في بيان صحافي أن هذه الجولة التفتيشية تهدف إلى مراقبة الغش التجاري في منتجات الزيوت ومكافحة تهريب الزيوت خارج البلاد.

وأضافت أنه تم خلال الجولة سحب عدد من العينات الخاصة بمنتجات المصانع لفحصها في مختبرات (هيئة الصناعة) للتأكد من مدى مطابقتها لموصفات ومعايير التصنيع.

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل خلال الجولة التفتيشية

جلسة متباينة للبورصة.. و"العام" يرتفع 18.71 نقطة

مؤشرات البورصة تتباين

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة في ختام تعاملات أمس الاثنين، تزامناً مع تصدر بنك بوبيان نشاط التداولات على المستويات كافة ، وذلك رغم استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة ترقبا لرد جيش الاحتلال الإسرائيلي على الهجوم الإيراني.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 18ر71 نقطة بنسبة بلغت 0ر27 في المئة ليبلغ مستوى 6984ر42 نقطة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 29ر37 نقطة بنسبة بلغت 0ر47 في المئة ليبلغ مستوى 6186ر01 نقطة من خلال تداول 2ر159 مليون سهم عبر 7993 صفقة نقدية بقيمة 18ر7 مليون دينار (نحو 57 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 32ر38 نقطة بنسبة بلغت 0ر43 في المئة ليبلغ مستوى 7533ر31 نقطة من خلال تداول 120ر9 مليون سهم عبر 9202 صفقة بقيمة 50ر8 مليون دينار (نحو 154ر9 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 38ر02 نقطة بنسبة بلغت 0ر62 في المئة ليبلغ مستوى 6125ر57 نقطة من خلال تداول 127ر17 مليون سهم عبر 5487 صفقة نقدية بقيمة 14ر4 مليون دينار (نحو 43ر9 مليون دولار).

وهبطت التداولات أمس إلى 69.63 مليون دينار، موزعة على 280.16 مليون سهم، بتنفيذ 17.20 ألف صفقة، وذلك عن مستواها أمس الأول.

وشهدت التعاملات ارتفاعا بـ9 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ7.48 %، بينما تراجع قطاعا الطاقة والخدمات الاستهلاكية بنحو 1.43 % للأول و0.47 % للثاني، واستقر قطاعا الرعاية الصحية، والمنافع.

ومن بين 73 سهماً مرتفعاً تصدر سهم "الأنظمة" القائمة بـ7.48 %، بينما تراجع سعر 39 سهماً على رأسها "سينما" بـ8.16 %، واستقر سعر 19 سهماً.

وجاء سهم بنك بوبيان المنخفض 0.37 % في مقدمة نشاط التداول على المستويات كافة، بحجم بلغ 53.21 مليون سهم، وسيولة بقيمة 28.69 مليون دينار، بتنفيذ 2.50 ألف صفقة.

يأتي ذلك مع بدء البورصة أمس الأول بيع 211.26 مليون سهم في بنك بوبيان؛ لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

متراجعا 3.7 في المئة على أساس سنوي

«الإحصاء»: فائض الميزان التجاري ينخفض إلى 222 مليون دينار خلال يونيو

قالت الإدارة المركزية للإحصاء أمس الاثنين إن قيمة صادرات الكويت في يونيو الماضي بلغت 1ر9 مليار دينار كويتي (نحو 6ر2 مليار دولار أمريكي) بنسبة انخفاض بلغت واحد في المئة مقارنة بشهر يونيو 2023.

وأضافت الإدارة في إحصائية بشأن التجارة الخارجية للكويت عن شهر يونيو الماضي أن قيمة الواردات ارتفعت بنسبة 5ر2 في المئة لتبلغ 888ر4 مليون دينار (نحو 9ر2 مليار دولار) مقارنة مع يونيو 2023.

وأوضحت أن فائض الميزان التجاري في يونيو الماضي بلغ 222 مليون دينار (نحو 732 مليون دولار) بانخفاض نسبته 7ر3 في المئة عن الشهر ذاته من 2023 حينما بلغ 8ر229 مليون دينار (نحو 755 مليار دولار).

وذكرت أن حجم التبادل التجاري استقر خلال يونيو الماضي عند 8ر2 مليار دينار (نحو 2ر9 مليار دولار) مقارنة بذات الشهر من 2023 موضحة أن فصل (الوقود المعدني) تصدر قائمة أهم السلع المصدرة من الكويت خلال يونيو الماضي.

وأوضح أن قيمة الصادرات لهذا الفصل بلغت 8ر1 مليار دينار (نحو 9ر5 مليار دولار) بنسبة 3ر91 في المئة من اجمالي الصادرات في حين جاء (منتجات كيميائية وعضوية) ثانيا بقيمة 6ر59 مليون دينار (نحو 315 مليون دولار) بنسبة 3 في المئة من إجمالي الصادرات.

وذكرت أن فصل (الالات والاجهزة وادوات كهربائية) تصدر قائمة أهم السلع المستوردة في يونيو الماضي بقيمة اجمالية بلغت 7ر128 مليون دينار (نحو 7ر424 مليون دولار) بنسبة 5ر14 في المئة من اجمالي السلع المستوردة.

وعن ترتيب أهم الدول المصدر إليها من الكويت في تلك الفترة أفادت بأن الهند احتلت المرتبة الأولى ضمن قائمة أهم الدول المصدر إليها عدا السلع النفطية في يونيو الماضي إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 9ر45 مليون دينار (نحو 151 مليون دولار) تلتها الامارات العربية المتحدة بنحو 25 مليون دينار (حوالي 5ر82 مليون دولار) ثم السعودية فالعراق والصين.

أما فيما يخص الدول المستورد منها فقد احتلت الصين المرتبة الاولى بواردات بلغت 160 مليون دينار (حوالي 480 مليون دولار) ثم الامارات فالولايات المتحدة الامريكية فاليابان ثم السعودية.

وأشارت إلى انخفاض نسبة الصادرات من الكويت الى دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو الماضي بنسبة 5ر0 في المئة مقارنة بذات الشهر من 2023 لتصل الى 9ر54 مليون دينار (نحو 181 مليون دولار) في حين بلغت حصة الصادرات الى الدول الخليجية 8ر2 في المئة من اجمالي الصادرات في يونيو الماضي.